

Distr.: General  
16 March 2023

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



Arabic  
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط  
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين  
الدورة الخامسة والخمسون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣  
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت\*  
حلقات النقاش الرفيعة المستوى

## حلقة النقاش الأولى: السياسات والتدخلات الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود والحد من الفقر وعدم المساواة في ظل الصدمات العالمية

### مذكرة مفاهيمية

### أولا - معلومات أساسية

١- لقد واجهت أفريقيا خلال السنوات الثلاث الماضية عاصفة حقيقية شكَّلتها ثلاث أزمات أو صدمات متداخلة، وهي تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والنزاع المسلح الذي اندلع في أوكرانيا مطلع عام ٢٠٢٢، وسلسلة من الكوارث الطبيعية الشديدة. وقد رمت هذه الصدمات الثلاث المتداخلة بالمزيد من الناس إلى برائن الفقر المدقع وزادت من حدة عدم المساواة، وكلاهما كانا جليَّين في أفريقيا حتى قبل الجائحة. وتتخلف أفريقيا أكثر فأكثر عن مناطق العالم الأخرى وتستأثر الآن بأكثر حصة من فقراء العالم، في حين لا تزال المستويات المرتفعة من عدم المساواة تشكل تحديا مستمرا في جميع أنحاء القارة.

٢- ويتجلى أثر الصدمات الثلاث أيضا في تدهور حالة الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان الأفريقية. فبينما تدعو الحاجة إلى الإنفاق للتخفيف من الآثار السلبية للأزمات، فإن هامش المناورة المالي المتاح للعديد من البلدان الأفريقية لا يزال محدودا. وعلاوة على ذلك، أدت عدة عوامل هيكلية ووظيفية إلى تفاقم التحديات التي تواجه القارة. وهي تشمل:



### الأثر الضعيف للنمو الاقتصادي على الحد من الفقر

٣- لقد كان أثر النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في أفريقيا ضعيفا مقارنة بمناطق العالم الأخرى. فقد أدى ارتفاع مستويات الفقر والنمو السكاني السريع وتفشي عدم المساواة إلى إضعاف أثر النمو في الحد من الفقر. ويرجع انخفاض مرونة النمو مقارنة بالفقر جزئيا إلى انتشار الصناعات الاستخراجية كثيفة رأس المال في البلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، فإن النمو الاقتصادي الذي حدث لم يؤدي إلى انخفاض كبير في عدم المساواة. والحق أنه حتى عند تحقيق معدلات نمو مرتفعة في أفريقيا، لم يستفد الجميع على قدم المساواة.

#### محدودية هامش المناورة المالي الضروري لمعالجة الفقر وعدم المساواة

٤- تواجه العديد من البلدان الأفريقية انخفاضاً في الإيرادات، وازدياد ضغوط الديون، ومحدودية هامش المناورة المالي، وهو ما يحد من القدرة على الاستجابة للأزمات الاقتصادية. ففي عام ٢٠٢٢، بلغ متوسط نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ٦٥ في المائة، وهو أعلى بكثير من متوسط (ما قبل الجائحة) عام ٢٠١٩، حيث بلغت النسبة ٥٧ في المائة. وقد أدت الأزمات العالمية الأخيرة إلى تضيق هامش المناورة المالي المتاح للبلدان، وقلصت قدرة الحكومات على تمويل مبادرات الحماية الاجتماعية. ويفتقر نحو ٨٣ في المائة من الأفريقيين إلى أي حماية اجتماعية. وللتصدي للجائحة، ضاعفت البلدان الأفريقية إنفاقها المالي إلى ٣,٣ في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن نصيب الفرد من الإنفاق على الحماية الاجتماعية لا يزال أقل من أن يكون له تأثير كبير على استهلاك الفقراء.

#### الحوافز المالية والتجارية العالمية

٥- تواجه القارة بعضاً من أعلى تكاليف الاقتراض في العالم بسبب "تجزؤ" وكالات التصنيف الائتماني الراسخ تجاه الاقتصادات الأفريقية. وتفرض هذه الحالة قيوداً خطيرة على قدرة الحكومات الأفريقية على تعبئة الموارد المالية للاستجابة للصدمات الاجتماعية والاقتصادية. كما أن تكاليف التجارة أعلى بالنسبة للبلدان الأفريقية مقارنة بالبلدان النامية الأخرى. ويمكن للتجارة أن تكون محركاً قوياً للحد من الفقر، ولكن ارتفاع تكاليف التجارة يزيد من أسعار السلع، الأمر الذي يقلل من نطاق السلع الميسورة التكلفة للشعوب الأفريقية ويؤثر سلباً على رفاه أفقر قطاعات المجتمع.

#### أزمة تكلفة المعيشة

٦- إن اعتماد أفريقيا على الواردات يجعل القارة معرضة لصدمات أسعار السلع الأساسية. ففي عام ٢٠٢١، كان ٣٩ بلداً أفريقياً مستورداً صافياً للمنتجات الغذائية. وكانت للصدمات العالمية آثاراً متتالية على الفقراء في كافة أرجاء أفريقيا بزيادة التضخم الذي بلغ حوالي ضعف المتوسط العالمي في عام ٢٠٢٢. وبما أن الأسر المعيشية في أفريقيا تنفق حوالي ٤٠ في المائة في المتوسط من دخلها على الغذاء، فإن تأثير الأزمات العالمية أضرَّ بأفقر

الأسر المعيشية بشكل خاص. ويعاني أكثر من ٣٠٠ مليون أفريقي حالياً من شكل من أشكال انعدام الأمن الغذائي.

### آثار تغير المناخ

٧- يضاعف تغير المناخ من حدة الفقر من خلال تأثيره على حياة الأفراد وسبل عيشهم فضلاً عن تأثيره على الاقتصادات. فقد أدت الأحداث المناخية إلى هجرة حوالي ٨٥ مليون شخص ونزوحهم في المنطقة. وساهم ارتفاع درجات الحرارة بالفعل في انخفاض متوسط نمو الإنتاجية الزراعية بمقدار الثلث، بينما تواجه البلدان الساحلية الـ ٣٨ في القارة تهديدات مرتبطة بالمناخ لاقتصاداتها الزرقاء.

## ثانياً - أهداف حلقة النقاش

٨- أصبح من المستبعد بشكل متزايد أن تحقق الدول الأفريقية العديد من الأهداف المحددة في أهداف التنمية المستدامة بحلول الموعد النهائي في عام ٢٠٣٠. ومن المرجح أن يقوض الفقر المستمر وعدم المساواة في أفريقيا الرخاء والسلام والأمن في القارة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تعتمد الدول الأفريقية وغيرها من أصحاب المصلحة نموذجاً إنمائياً مبتكراً يتمحور حول الإنسان وأن تسعى إلى تعميم الحد من الفقر وعدم المساواة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية. ولذلك سيسعى المشاركون في حلقة النقاش إلى تفكيك تعقيد البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة. وسيكون الهدف من حلقة النقاش صياغة مجموعة من الرسائل والتوصيات الواضحة للدول الأعضاء بشأن الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتقليل من ضعفها الاقتصادي والاجتماعي، والحد من عدم المساواة الاقتصادية، والتعجيل بالحد من الفقر في أفريقيا.

## ثالثاً - مسائل للمناقشة

٩- يجوز لرئيس حلقة النقاش أن يثير المسائل الرئيسية التالية، من بين مسائل أخرى، للمناقشة:

(أ) ما هي السياسات المحددة التي زادت من النتائج التي تخدم مصالح الفقراء والشاملة للجميع؟

(ب) هناك حاجة إلى تحول هيكلية أسرع للحد من الفقر وتعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على الصمود على المدى الطويل. ما هي تدابير السياسة العامة التي ساعدت على تسريع التغيير الهيكلي؟

(ج) ما هي الإصلاحات الضرورية على الصعيد العالمي للمساعدة على الحد من الفقر وعدم المساواة في أفريقيا؟

(د) هل أعادت حكومتكم النظر في أولويات الإنفاق في ضوء جائحة كوفيد-١٩؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف؟

(هـ) ما هي الاستراتيجيات التي اعتمدها حكومتكم لتعزيز الإيرادات المحلية؟ وهل كانت ناجحة؟

(و) في الأشهر الـ ١٢ الماضية، أصبح ارتفاع معدلات التضخم تحديا رئيسيا للاقتصاد الكلي في أفريقيا. ما الذي يمكن عمله لخفض التضخم إلى مستويات يمكن تحملها أكثر؟

(ز) كان ارتفاع أسعار المواد الغذائية عنصرا رئيسيا في البيئة التضخمية. كيف يمكن للإصلاحات الزراعية أن تعزز قدرة القطاع الزراعي على الصمود؟

(ح) ارتفعت مستويات الديون بشكل حاد خلال السنوات الأخيرة، حيث تسارع هذا الاتجاه خلال أزمة كوفيد-١٩. ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها لتخفيف الضغط على مالية الدول الأفريقية؟ وكيف يمكن تنفيذ تلك التدابير بطريقة تراعي مصالح الفقراء؟

(ط) ظلت التجارة فيما بين البلدان الأفريقية قوية خلال جائحة كوفيد-١٩. كيف يمكن للقارة أن تستفيد من اتجاهات التجارة بطريقة تخدم مصالح الفقراء بعد تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؟

#### رابعاً - رئيسة حلقة النقاش وقائمة الأعضاء

١٠ - تم اقتراح الأسماء التالية للمشاركة في حلقة النقاش:

رئيسة حلقة النقاش: نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرامج وكبيرة الخبراء الاقتصاديين، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حنان مرسي

- محافظ مصرف موريشيوس، هارفيش كومار سيغولام
- وزير التخطيط، النيجر، عبده ريبو
- وزير المالية، إثيوبيا، أحمد شيد
- وزير المالية والميزانية، جمهورية أفريقيا الوسطى، هيري ندوبا
- المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويني بيانما
- الأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا أنطونيو بيدرو